



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٣ رجب سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١ آب سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٥٠٤

القرى

صفحة		
١٢٢٠	نظام تشكيل اجهزة السلامة العالية في المؤسسات الصناعية	نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٧٤
١٢٢٤	نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين	نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٤
١٢٢٥	نظام معدل لنظام الدائرة التجارية لوزارة الثقافة والاعلام	نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٤
١٢٢٦	نظام معدل لنظام الاجان الطيبة العسكرية	نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٤
١٢٢٧	امر صادر عن الحاكم العسكري العام	

هكذا من الأهل

محضر المجلس الأعلى للملكة المغربية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٦/٣٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٧٤

نظام تشكيل اجهزة السلامة العمالية في المؤسسات الصناعية

صادر بمقتضى المادة (٣) من قانون العمل رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيل اجهزة السلامة العمالية في المؤسسات الصناعية لسنة ١٩٧٤) ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للألقاط والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- | | |
|----------------------|---|
| ١ - المؤسسة | مجموعة اموال واشخاص تعمل في مكان واحد |
| ٢ - الفرع | كل موقع منفصل يزاول به احد اوجه نشاط المؤسسة |
| ٣ - اللجنة | لجنة السلامة العمالية في المؤسسة الصناعية |
| ٤ - المدير | صاحب العمل او الممثل القانوني للمؤسسة او المدير المختص بإدارة العمل بالنسبة للفرع . |
| ٥ - المشرف | المشرف على السلامة العمالية |
| ٦ - المؤسسة الصناعية | هي المؤسسة التي تزاول الاعمال الصناعية وعلى الاخص :- |

أ - المناجم والمحاجر وجميع انواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الارض والصناعات المعدة لصنع المنتجات او تغييرها او تنظيمها او اصلاحها او زخرفتها او صقلها او اعدادها للبيع والصناعات التي تقوم بتغيير شكل المواد ويدخل في ذلك بناء السفن وتفكيك الادوات وكذلك توليد القوى المحركة بصفة عامة والكهرباء وتحويل ضغط هذه القوى ونقلها .

ب - انشاء او تجديد او صيانة او ترميم او هدم اي بناء او عمارة او سكة حديد او سفينة او بانخرة او حوض او ترعة او طريق او نفق او جسر او مجمع رئيسي للمجاري او مجمع اقتصادي لها او بر أو تركيبات تلفرافية أو تليفونية أو كهربائية أو معامل توليد الغاز أو توزيع المياه وغير ذلك من اعمال الانشاء بما في ذلك الاعمال التمهيدية ووضع الاسس للمؤسسات سابقة الذكر .

ج - نقل الاشخاص او البضائع بالطرق البرية او السكك الحديدية او الطرق المائية البحرية او الداخلية عما في ذلك شحن وتفريغ البضائع في الاحواض والارصفة والمراسي ومخازن الابداع ، ويستثنى من ذلك النقل باليد .

٧ - الحادث الجسيم
أ - الحادث الذي يؤدي الى وفاة احد العاملين او الحادث الذي ينشأ عنه عجز جزئي دائم لا يقل عن ٥٪ من المقدرة على الكسب كما هو وارد في الذيل الاول من قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ او اي تشريع آخر يحل محله .

ب - حوادث الحريق او الانهيار او الانفجارات التي تؤدي الى خسارة في الانتاج والافهزة .

ج - الحوادث التي تؤدي الى اصابة أكثر من عامل .

المادة ٣ - على كل مؤسسة صناعية او فرع لها تستخدم من ٢٠-٩٩ عاملا ان تعهد الى واحد او أكثر من العاملين فيها بالاشراف على السلامة العمالية بالمؤسسة او الفرع لوقاية العاملين من حوادث العمل واصاباته، فاذا زاد عدد العاملين في المؤسسة او الفرع عن ال ١٠٠ عامل. وجب ان يكون المشرف متفرغا للقيام بهد العمل ويجوز لعدة مؤسسات في منطقة واحدة يزيد مجموع عمالها عن ١٠٠ عامل ان تشترك في تعيين مشرف متفرغ ويراعى في تحديد عدد المشرفين حجم المؤسسة او الفرع وطبيعة النشاط الذي تزاوله.

المادة ٤ - يجب ان يكون المشرف متدرباً تدريباً يتفق ومستوى مسؤوليات وطبيعة العمل الذي تزاوله المؤسسة وذلك وفقا لقرار يصدر عن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بهذا الخصوص .

المادة ٥ - يكون المشرف في مجال اشرافه تابعا لصاحب العمل او مدير المؤسسة مباشرة .

المادة ٦ - يختص المشرف بالامور التالية :-

أ - التفيش الدوري على كافة اماكن العمل ووضع وسائل الوقاية من مخاطر واضرار سوء عملها ادوات الوقاية الشخصية او الموضوعة على الآلات وتصحيح الوضع غير الآمن .

ب - معاينة الحوادث وتسجيلها وكتابة التقارير عنها متضمنة الوسائل والاحتياطات الواقية المتخذة لتلافي تكرارها .

ج - اعداد الاحصائيات الخاصة بحوادث العمل واصاباته كل ثلاثة اشهر على ان لا يتجاوز وقت ارسالها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لانقضاء الثلاثة اشهر .

د - متابعة توفير وسائل الوقاية من الحريق واجهزة الاسعافات الاولى .

هـ - متابعة ملاحظة الترتيب الجيد والنظافة الجيدة في المؤسسة .

و - حضور اجتماعات اللجان .

المادة ٧ - تشكل في كل مؤسسة صناعية وفي كل فرع لها يزيد عدد عماله على (١٠٠) عامل لجنة برئاسة المدير المسؤول وعضوية :-

أ - المشرف / ممثلا لصاحب العمل .

ب- رؤساء اقسام العمل في النشاط الانتاجي الرئيسي للمؤسسة .

ج - طبيب المنشأة (ان وجد) ممثلاً لصاحب العمل .

د - ممثلين عن العمال من بين عمال المؤسسة على ان يراعى في ذلك تمثيلهم لجميع اقسام العمل على قدر الامكان وان يكون عددهم مساوياً لعدد باقي اعضاء اللجنة ويكون المشرف مقرر اللجنة .

المادة ٨

تختص اللجنة ببحث ظروف العمل التي تنشأ بسببها الحوادث والاصابات والامراض المهنية ووضع الشروط والاحتياطات الكفيلة بمنعها وتشمل اعمالها الامور التالية :

أ - مناقشة الحوادث والاصابات التي وقعت في الشهر السابق والاجراءات التي قام بها المشرف .

ب - متابعة تنفيذ مقررات الجلسات السابقة .

ج - العمل على عقد ندوات دورية للبحث في دراسة اسباب الحوادث والاصابات العالية ووسائل الوقاية منها وارشاد العمال لضمان تعاونهم في هذا الشأن عن طريق نشرات او المصقات والاشرة السينائية وشرح تشايرع السلامة العالية .

د - تنظيم وسائل الاسعاف الاولى ووسائل نقل المصابين الى العيادات الطبية او المستشفيات ان لزم الامر .

هـ - تشجيع اقتراحات العمال بشأن وسائل السلامة العالية واشترائه اكبر عدد منهم عند وضع التعليات والوانح الداخلية .

و - اية اقتراحات تقدم اليها .

المادة ٩ - على مقرر اللجنة تسجيل اعمالها في سجل خاص مرقم الصفحات ويوقع عليها كل من رئيس اللجنة ومقررها ويمثل العمال الحاضرين ويجب ان يكون السجل معدا وموضوعا في مكان يسهل اطلاع مفتش العمل عليه .

المادة ١٠ - على المدير المسؤول في المؤسسة التي يشكل فيها لجان فرعية ان يضع نظاما لتنسيق العمل بين لجانها .

المادة ١١ - ١ - يشترط لصحة انعقاد اللجنة بحضور اغلبية الاعضاء على ان يكون من بينهم ممثل على الاقل عن العمال ، فاذا لم يكتمل النصاب القانوني تأجل الاجتماع لمدة (٤٨) ساعة على ان توجه الدعوة للاعضاء كتابة ويوقع كل منهم باستلامها ويكون الانعقاد في هذه الحالة صحيحا بساى عدد من الاعضاء مها كانت صفتهم .

ب - تصدر قرارات اللجنة بموافقة اغلبية الحاضرين ، فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٢ - على صاحب المؤسسة او المدير المسؤول ابلاغ دائرة العمل - قسم السلامة العالية - باسماء اعضاء اللجنة بمجرد تشكيلها او تغيير احد اعضائها .

المادة ١٣ - ١ - على اللجنة ان تضع لائحة داخلية تنظم فيها طريقة الاجتماعات ومواعيدها ومكان انعقادها على ان يعقد الاجتماع مرة على الاقل كل شهر ولما ان تسترشد من وقت لآخر حسب مقتضيات العمل بالمسؤولين في قسم السلامة العالية بدائرة العمل ، فاذا لم تشكل مثل هذه اللجان او لم تضع اللوائح الداخلية لاعمالها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون تقوم الجهة المختصة بدائرة العمل باختيار اعضائها .

المادة ١٤ - على رئيس اللجنة او المشرف على السلامة العالية (بتفويض من الرئيس) ابلاغ قسم السلامة العالية بدائرة العمل بكل حادث جسيم فور وقوعه تلفونيا ولا يعتبر هذا الابلاغ معنيا صاحب العمل من الابلاغ بموجب المادة (٣٤) من قانون العمل .

المادة ١٥ - كل من خالف احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دينارين ولا تتجاوز خمسين ديناراً او بالحبس لمدة لا تتقص عن اسبوع ولا تتجاوز ثلاثة اشهر .

الحسين بطال

١٩٧٤/٦/٣٠

وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير الثقافة	وزير	رئيس الوزراء ووزير
الاقتصاد الوطني	البلدية والقروية	والاعلام	المالية	الخارجية والدفاع
عمر التايلمي	فؤاد قاتيش	عدنان ابو عوده	ذوقان المنداوي	زيد الرفاعي

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الزراعة والسمام	التقنية	الاشغال العامة	وزير السياحة	وزير
مضر يدوان	نديم زرو	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير	وزير دولة
الارض المحتلة	المراسلات	الداخلية	الصحة	لشؤون الخارجية
ظاهر نفات المصري	محي الدين الحسيني	احمد عبد الكريم الطراولة	فؤاد الكيلاني	...

وزير	وزير الاوقاف والشؤون	وزير دولة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
صادق الشرع	عبد العزيز الحياط	مروان دودين	مروان الحمود
			يوسف ذهني

نحو الحسين للهفك سكر المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٧/٧ ،
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين

صادر بمقتضى المادة (٢٢) من قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة : وزير الاقتصاد الوطني
الوكلاء : وزير الاقتصاد الوطني

المادة ٣ - للوزارة حق تنظيم السجلات واصدار النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين .

المادة ٤ - تستوفي الوزارة قبل اصدار شهادات تسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين وعن الشؤون الاخرى المتعلقة بهم الرسوم التالية :

أ - عن تسجيل الوكيل التجاري ٢٥ ديناراً
ب - عن تسجيل كل وكالة تجارية ١٠ دنانير
ج - عن تسجيل الوسيط التجاري ١٥ ديناراً
د - عن تسجيل التغييرات الطارئة على الوكالات أو الوساطات التجارية ٤ دنانير
هـ - عن اعطاء أية صورة مصدقة عن البيانات المحفوظة في السجلات أو الملفات ١٠ دنانير
و - مقابل الاطلاع على السجل أو الملف أو اعطاء أية معلومات واردة فيه ١٠ دنانير

المادة ٥ - يلغى نظام الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٧ .

١٩٧٤/٧/٧

الحسين بطلال

وزير الداخلية للشؤون وزير الثقافة وزير المالية وزير الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير البلدية والقروية والاعلام المالىة الانشاء والتعمير الخارجية والدفاع
فؤاد قاتقش عدنان أبو عوده ذوقان الهنداوي صبحي أمين عمرو زيد الرفاعي
وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
النقل العامية السياحة والآثار المبدل الاقتصاد الوطني
نديم زرو احمد الشوبكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي
وزير دولة للشؤون وزير وزير وزير وزير وزير دولة وزير التربية الارض المختلفة المواصلات الداخلية الصحة للشؤون الخارجية والتعليم
طاهر نشأت المصري محي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونه فؤاد الكيلاني زهير المفتي مضر بدران
وزير وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة وزير دولة وزير دولة وزير دولة
التربية والمقدرات الاسلامية لشؤون رئاسة الوزراء الزراعة الارض المحتلة
صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروان دودين مروان الحمود يوسف ذهبي

نحو الحسين للهفك سكر المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٦/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام معدل لنظام الدائرة التجارية لوزارة الثقافة والاعلام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الدائرة التجارية لوزارة الثقافة والاعلام لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم (٩٤) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٩ :

أ - للمدير العام صلاحية صرف عمولات وتفقات تسويق وبيع البرامج من المخصصات المرصودة في موازنة الدائرة التجارية في مؤسسة التلفزيون بنسبة لا تتجاوز (٢٠٪) من قيمة البرامج والافلام المباعة ويجوز زيادة هذه النسبة في حالات خاصة بموافقة وزير المالية .

ب - تخصيص نسبة (٣٠٪) من قيمة البرامج والافلام المباعة لغايات انتاج البرامج وترصد في موازنة الدائرة التجارية في مؤسسة التلفزيون .

ج - على الرغم مما ورد في المادة (١٢) من النظام الاصلي فان نسبة (٣٠٪) التي تخصص لانتاج البرامج تخضع لرقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة .

١٩٧٤/٦/٤

الحسين بطلال

وزير الثقافة وزير الانشاء والتعمير وزير المالية وزير الانشاء والتعمير رئيس الوزراء ووزير الاعلام المالىة الانشاء والتعمير الخارجية والدفاع
عدنان أبو عوده ذوقان الهنداوي صبحي أمين عمرو زيد الرفاعي
وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال وزير الاشغال
الاشغال العامة السياحة والآثار المبدل الاقتصاد الوطني
احمد الشوبكي غالب بركات سالم مساعده عمر النابلسي
وزير وزير وزير وزير وزير وزير دولة وزير التربية المواصلات الداخلية الصحة للشؤون الخارجية والتعليم النقل
محى الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونه فؤاد الكيلاني زهير المفتي مضر بدران نديم زرو
وزير وزير الاوقاف والشؤون وزير دولة وزير دولة وزير دولة وزير دولة
التربية والمقدرات الاسلامية لشؤون رئاسة الوزراء الزراعة الارض المحتلة
صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروان دودين مروان الحمود طاهر نشأت المصري

هكذا من الأشهر

نحو الحسين للهك من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٨٠ من قانون القوات المسلحة الأردنية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/٧/٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٤

نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللجان الطبية العسكرية لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٣/٧/١٥ .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٣) من الملحق الخامس (مقرر درجات العجز) المضاف الى النظام الاصيل بالنظام المعدل رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٣ بحذف النسبة المئوية (٥٠ - ١٠٠) % جسم (للدرجة الثالثة الواردة فيها والاستعاضة عنها بالنسبة التالية :-
٥٠ - ٩٩ % جسم .

١٩٧٤/٧/٧

أحسين بطلال

وزير الداخلية للشؤون وزير وزير وزير وزير
البلدية والقروية الثقافة والاعلام المالية الانشاء والتعمير الخارجية والدفاع
فؤاد قاقيش عدنان ابو عودة ذوقان الهنداوي صبحي امين عمرو زيد الرفاعي

وزير وزير وزير وزير وزير وزير
النقل الاشغال العامة السياحة والآثار العمل الاقتصاد الوطني
لديهم زرو احمد الشويكي غالب بركات سالم مسعدة عمر النابلسي

وزير دولة لشؤون وزير وزير وزير وزير وزير
الارض المحتلة المواصلات الداخلية الصحة للشؤون الخارجية التربية والتعليم
طاهر نشأت المصري هي الدين الحسيني احمد عبد الكريم الطراونه فؤاد الكيلاني زهير الملقى مضر بدوان

وزير وزير وزير وزير وزير وزير وزير وزير
التموين والمقدسات الاسلامية رئاسة الوزراء الزراعة الاجتاعية والعمل
صادق الشرع عبد العزيز الخياط مروان دودين يوسف ذهبي

امر

صادر عن الحاكم العسكري العام

بمقتضى تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي بمقتضى تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ آمر بالغاء الامر السابق الصادر عني بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠ كما آمر بالغاء الرقابة عن جميع الصحف المحلية اعتبارا من تاريخ صدور هذا الامر على ان ينشر في اول عدد يصدر من الجريدة الرسمية .

١٩٧٤/٧/٢٧

الحاكم العسكري العام
زيد الرفاعي



هكذا من الشرح